

السنوات الماضية بمعنى أن احتياجات إسرائيل الأمنية سوف تزداد مما يقتضي تمهيداً مع ذلك زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلية.

ويتعين علينا لغرض التعامل مع الموضوع دفع اقتصادنا وتعزيزه وجعله أكثر استقراراً. وقد نشرت دائرة الإحصاء المركزية الأسبوع الماضي معطيات أظهرت أن الربع الأخير [من العام المنصرم 2010] شهد نمواً حاداً للاقتصاد الإسرائيلي. إننا نرحب بالطبع بهذه المعطيات لكننا ندرك أن إنجاز أو مواصلة هذه السياسة يستلزم الحفاظ على إطار الميزانية [العامة] أي انتهاج نهج المسؤولية دون أي تجاوزات. ويُعدّ هذا الأمر أحد مقومات القوة الاقتصادية الإسرائيلية.

وبالتالي سنقوم بهذا الإجراء تحديداً اليوم، إذ أُطرحُ اليوم على مجلس الوزراء اقتراحاً مشتركاً مع وزير المالية — جرى تنسيقه أيضاً مع وزراء آخرين — ينص على خفض 10% من كلفة المواصلات العامة. ويمثل هذا الإجراء هدفاً اجتماعياً من المقام الأول، إذ مَنْ يستخدم المواصلات العامة يا ترى؟ ليس الأشخاص المنتمين إلى الفئة العشرية الأعلى [اقتصادياً] بل أولئك الذين لا تقع [السيارات الخاصة] في متناول أيديهم أو الذين يريدون أو يستطيعون استخدام الحافلات والقطارات، علماً بأنه توجد شريحة كاملة من أبناء الطبقة الوسطى تستطيع تجنب الاختناقات [على الطرقات] ودخول المدن [بسهولة من خلال ركوب المواصلات العامة]، مما يجعلنا معنيين بتشجيع هذا التوجه.

كما أننا نرغب في صيانة جودة الهواء والتقليل من تلويث البيئة. لذا يمثل هذا الإجراء خطوة اجتماعية تسهم في حماية البيئة أيضاً مما يصبّ في مصلحة دولة إسرائيل. وبالتالي نخفض اليوم أسعار المواصلات العامة بنسبة 10% لكن من أين نغطي كلفة هذا القرار على اعتبار أننا نتقيد بإطار الميزانية؟ سنغطيها من خلال تقليص بعض الميزانيات الأخرى لكننا لن نخفض ميزانيات وزارات التربية والتعليم والرفاه والدفاع، ذلك لأنه يجب علينا في الفترة الراهنة الالتزام بسلم أولوياتنا الذي يتمثل بعدم خفض [ميزانيات] الوزارات المشار إليها. وهكذا أعتقد أننا ننتهج نهج المسؤولية والعقلانية سواء سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

## وثيقة رقم 48:

### بيان صادر عن ماكسويل جايلارد حول عمليات الهدم الإسرائيلية<sup>48</sup>

21 شباط/ فبراير 2011

تدين الأمم المتحدة عمليات الهدم التي استهدفت الخيام السكنية المؤقتة التي نصبت لإيواء العائلات من ظروف الطقس في خربة طانا، في ثاني حادث من نوعه يتعرض له هذا المجمع خلال شهر واحد.

خربة طانا هي مجمع سكني يبلغ عدد سكانه ما يقرب من 250 شخصاً وتقع في المنطقة (ج) التي تُسيطر عليها إسرائيل، شمال الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس. يعيش سكان المجمع الذين يقطنون في هذه المنطقة منذ عقود، في مساكن بسيطة (بما فيها، الخيام، ومباني الصفيح، والكهوف القديمة) ويعتاشون من العمل في الرعي والزراعة. إن عمليات الهدم التي تستهدف هذه

المساكن البسيطة والمباني التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم تضع أعباءً خطيرة على آليات التكيف للمجتمعات المتضررة التي لا تتوفر لها سوى قلة من الخيارات للحفاظ على مصادر معيشتها. وتعليقاً على عمليات الهدم الأخيرة، قال منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة وهو المنسق المقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد ماكسويل جايلارد الذي زار خربة طانا يوم الإثنين 21 شباط/ فبراير 2011: "لو أنّ السلطات المسؤولة ومسؤولية مطلقة عن عمليات الهدم هذه رأّت تأثيرها المدمر على المجتمعات الفلسطينية الضعيفة، فلربما فكرت في عدم إنسانية أعمالها". وأضاف السيد جايلارد أنه "موجب القانون الدولي، يُحظر على إسرائيل بصفتها القوة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدمير الممتلكات التي تعود إلى الأفراد والمجتمعات إلا في حال كان ذلك متطلباً ضرورياً للعمليات العسكرية".

وفي 2010، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هدم 350 مبنى على الأقل في المنطقة (ج) وحدها.

## وثيقة رقم 49:

### مبادرة سلام فياض لإنهاء الانقسام الفلسطيني<sup>49</sup>

24 شباط/ فبراير 2011

فياض يقدم تصوراً للمصالحة أساسه حكومة وحدة مع بقاء الأوضاع الأمنية على ما هي عليه في الضفة وغزة

حصلت "الشرق الأوسط" على تصور لرئيس الوزراء الفلسطيني المكلف سلام فياض للوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، التي عجزت حركتنا فتح وحماس عن تحقيقه رغم مرور نحو ثلاثة أعوام ونصف العام. ويشدد فياض المشغول حالياً بمشاورات لتشكيل حكومة موسعة بناء على التكليف الذي منحه إياه الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في 14 فبراير (شباط) الحالي، على أن هذا التصور ليس إلا اجتهاداً منه، مؤكداً "أنا لست مفوضاً بإجراء حوار، ولا أعتبر نفسي أو الحكومة ولا حتى السلطة الوطنية طرفاً في الحوار".

وقال مصدر مقرب من فياض لـ"الشرق الأوسط" إن الفكرة بمجملها جاءت، بسبب الجمود في الوضع الفلسطيني الداخلي، في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن رغبته في تحقيق المصالحة دون أن يكون هناك أي تقدم في هذا الصدد. وحسب المصدر، فإن الجديد في تصور فياض هو أن تشكيل حكومة الوحدة مع الإبقاء الوضعين، خاصة الأمنيين في الضفة وغزة، على ما هما عليه إلى أن يجري الفصل في القضايا الخلافية، وامتناع الطرفين عن اتخاذ الإجراءات التي قد تزعج وتحرج الطرف الآخر. وهذا يضمن لحماس عدم فقدان السيطرة على غزة دون تحقيق التقدم في المصالحة.

ويتضمن تصور فياض 7 نقاط جمملها كالآتي:

أولاً: لأغراض عملية، وفي ضوء التجربة المكتسبة من جولات الحوار السابق التي استهدفت ضمناً تحقيق المصالحة الوطنية كشرط مسبق لأية إجراءات لاحقة، لا بد من التمييز بين مفهوم إعادة الوحدة للوطن من جهة، ومفهوم المصالحة الوطنية، من جهة أخرى.